# المقدمة

تهدف النظرية في العلم التجريبي إلى تطوير إطار تحليلي للعالم الواقعي، وذلك بتصور العالم بصورة مجردة لفئات الأشياء والعلاقات بينها. والأطر النظرية هي افتراضات حول طبيعة هذه الفئات والعلاقات بينها. هذه الافتراضات تعتبر موجهات للبحث للنظر في صحتها أو صحة نتائجها. وهكذا فإن النظرية تؤثر في البحث من حيث تحديد المشكلات والموضوعات، وتوجيه البحث للوصول إلى علاقات مثبتة. كما أن نتائج اختبار النظريات حول الوقائع تؤدي إلى وضع افتراضات جديدة. وهكذا تمتزج النظرية والبحث والحقائق الموضوعية في نسيج من العملية إذ أن النظرية توجه البحث، والبحث يسعى للوصول إلى الحقائق، والحقائق تؤثر في النظرية. هذا التفاعل يؤدي إلى تطوير العلم التجريبي.

وما دام قد تم التسليم بأن تقدم العلوم الحديثة يعود في معظمه إلى النظريات التي تتجاوز القوانين التجريبية الصرفة أو قوانين الملاحظة، فإنها تزودنا بفهم أفضل للانتظامات الواقعية والحوادث الواقعية الفردية المدروسة، بالإضافة إلى تزويدنا بفهم أعمق هذا علاوة على الاستبصار والتفسير، كما تساعدنا النظريات في التحكم في العالم عن طريق التكنولوجيا وهذا يفترض مسبقاً أننا نستطيع من خلال النظريات وضع تنبؤات ناجحة حول الوقائع المدروسة. ومن الواضح أن الكيفية أو المدى الذي

تتحقق فيه هذه الأهداف يعتمد على بناء النظريات من أجل فهم العالم والتفسير والتنبؤ بالقوانين التجريبية والوقائع، كما يعتمد أيضاً على كيفية استخدام تلك النظريات.. ولم تعد بدعة لدى الفلاسفة أن أهداف العلم لا يمكن تحقيقها عن طريق القوانين التجريبية الصرفة ولكن تتحقق هذه الأهداف أيضاً عن طريق إدخال واستخدام النظريات التي تحتوي على مصطلحات مثل الإلكترون، الجين... إلخ هذه المصطلحات التي يتم تعريفها بصورة واضحة بالاعتماد على مفاهيم تستند إلى الملاحظة... أن معظم فلاسفة العلم يتجهون للتسليم على الأقل بأن أهداف العلم تتحقق بصورة أفضل باستخدام النظريات أكثر من استخدام القوانين التجريبية الصرفة.

وعلم الاجتماع بالإضافة إلى أسسه الإنسانية فقد كافح مثل الدراسات الأخرى من أجل التوصل إلى المعرفة العلمية حول الشؤون الإنسانية، وحاول تاريخياً أن يقدم أسساً إمبريقية ثابتة لذاته بوصفه نوعاً من التوازن مقابل ميوله الفلسفية. وكان هناك دائماً دافع لدى علماء الاجتماع المميزين للإدراك والوعي بروح التحليل العلمي العقلي. ويبدو أن الروح العلمية قد رجحت أحياناً على العناصر الإنسانية في علم الاجتماع، ولكن المقياس مال غالباً إلى الجهة الأخرى. وبصرف النظر عن صحة هذا المزيج أو دقته فإن الاتجاه العلمي ممتزجاً مع التراث الإنساني قد قدما عدداً وافراً من النظريات السوسيولوجية البارعة التي تعتبر بحد ذاتها تحدياً عقلياً والتي يؤمل أن تشكل الأساس الفكري للبحث التجريبي أو السياسة الاجتماعية.

إن ظهور علم الاجتماع في المؤسسات الأكاديمية قد صاحبته الدراسة المنظمة للنظرية الاجتماعية أيضاً، ولكن ذلك لم يكن دائماً. ففي السابق نشأ ما عرف بأنه نظريات تنشأ من خلال محاولة المرء فهم بعض الأحاجي التطبيقية. لقد نمت النظريات حول الأفكار الرئيسة التي يمكن تسميتها المسائل النظرية. فموضوعات مثل الجريمة الحضرية، انخفاض معدل المواليد، طبيعة التضامن الاجتماعي هي أمثلة على هذه الأحاجي. إن الاهتمام بهذه المسائل قد تجاوز بالفعل الأهمية العلمية المباشرة التي أدت

إلى اهتمام الأولى بها. مثل هذه القضايا شكلت الأسس لأنساق التفكير التي أصبحت تدعى نظريات، وهي أنساق تجاوزت المسائل التي كانت سبب ظهورها.

والنظرية الاجتماعية تعرض أفكارها بصيغة مماثلة للنظرية في أي علم آخر مثل علم النفس، الطبيعة، الوراثة... إلخ. ومن جهة أخرى تشترك النظرية الاجتماعية مع النظريات الأخرى في أنها تعزو الوقائع التي لا تحصى التي توجد فيها اختلافات واضحة إلى مبادئ عامة توضح أوجه الشبه بينها.

ومصطلح «نظرية» يطلق أحياناً على مجموعات الأفكار الفضفاضة، ولكن النظريات يمكن أن تأخذ شكل العبارات الدقيقة المحكمة من الأفكار حيث إن المفاهيم أو العمليات التي تطرحها النظرية توضح تحديداً وبجلاء، إلا أن هذه الحالة المثالية لم تتحقق في الواقع العملي ويتوقع أن توجد نظرية اجتماعية تجمع إلى حد ما بين الدقة والتحرر من الطلاقة (عدم الإحكام). إن كثيراً من النظريات في علم الاجتماع من النمط المحدد (المحكم) بصورة واضحة ولكن معظم النظريات ليس كذلك. فقد أشار ميرتون R. Merton إلى أن معظم ما تصنفه الكتب الدراسية في علم الاجتماع بأنه نظرية هو توجيهات حول موضوعات أساسية... فبعض المنظرين الذين إنتاجهم من هذا النوع يهتمون بوضع عبارات قابله للاختبار أو قابلة للتنبؤ حول التنظيم الاجتماعي وتطور المجتمع وآخرون غير مهتمين مطلقاً بمثل هذه النظرية العلمية المبنية على الاستنتاج.

ومع ذلك فإن بناء النظرية في علم الاجتماع يحقق عدة أهداف أساسية أهمها:

١- إنه يزودنا بالأطر التصورية التي تسهل الملاحظة الدقيقة والوصف الذي يعول عليه للوقائع الاجتماعية.

٢- وضع القوانين والنظريات التي يمكن من خلالها تفسير الظواهر الاجتماعية.

٣- وضع الأسس للمعرفة والمنهج اللذين يتيحان في ظروف معينة التحكم في الأمور الاجتماعية.

٤- يبدأ بناء النظرية بملاحظة الوقائع، وتساعد الملاحظة تحت شروط معينة في تحديد المتغيرات الملائمة وعلاقاتها بالوقائع موضوع الدراسة.

٥- يمكن أن تنتج عن النظرية أفكار إضافية في سياق حل المشكلة النظرية.

٦- التحليل النقدي للنظريات يمكن أن تنتج عنه نظريات جديدة.

٧- قد توحي النظرية بفروض.

٨- قد توحي النظرية بنماذج في موضوع البحث، بحيث ينتج نوع من الوصف المخطط، ومثل هذا الوصف يمكن اعتباره نمطاً يتضمن أفكاراً تساعد في الملاءمة والتوضيح (Skidmore: 1979: 3).

ونظراً للأهمية التي توليها الهيئات والأفراد والمؤسسات الأكاديمية الرسمية وغير الرسمية ومراكز البحوث وطلاب الجامعات (وبخاصة طلاب الدراسات العليا) والباحثون عموماً لأهمية النظرية الاجتماعية في مجال التخطيط والبحوث والدراسات، ونظراً للحاجة الماسة لدى المكتبة العربية إلى مؤلف يتناول النظرية الاجتماعية بصورة شاملة رأيت أن أقدم هذا الكتاب راجياً أن يسد بعض النقص وأن يحقق بعض الأهداف المنشودة.

والكتاب صمم وفقاً لخطة موضوعة هدفها الإحاطة بالنظرية الاجتماعية من جميع جوانبها وعناصرها الأساسية. وتقوم إلخطه على التعريف بالنظرية من حيث أصولها التاريخية ثم طبيعة المعرفة العلمية وطبيعة النظرية الاجتماعية وخصائصها وبنائها وأنماطها واختبارها وتقويمها بالإضافة إلى الإحاطة بالنماذج النظرية والتوجهيات النظرية في علم الاجتماع وما وراء النظرية.

ولوضع هذه إلخطة موضع التنفيذ فقد اشتمل الكتاب على عشرة فصول عدا المدخل. وبدأ الكتاب بمدخل تناول الأصول التاريخية لنظرية علم الاجتماع.

ثم تمضي فصول الكتاب في العرض والتحليل للمادة العلمية حول النظرية الاجتماعية حيث يتناول الفصل الأول طبيعة المعرفة العلمية وخصائصها. ويتناول

الفصل الثاني طبيعة النظرية الاجتماعية وخصائصها. أما الفصل الثالث فيشتمل على تحليل بناء النظرية ويتناول المفاهيم والتعريفات. ويستكمل الفصل الرابع عناصر بناء النظرية حيث يتضمن العبارات والقضايا والحدود. أما الفصل الخامس فيشتمل على أنماط وصور النظرية. كما خصص الفصل السادس للنماذج النظرية. وتضمن الفصل السابع التوجيهات النظرية في علم الاجتماع. أما الفصل الثامن فقد خصص لاختبار النظرية. وخصص الفصل التاسع لتقويم النظرية. وقد خصص الفصل العاشر (والأخير) لموضوع حديث نسبياً في مجال دراسة النظرية الاجتماعية وهو " ما وراء النظرية" أو " الميتاثيوري".

وقد راعى المؤلف في عرض المادة العلمية وتحليلها ما يلي:

١- تعتبر مراجع الكتاب من أمهات الكتب في مجال بناء النظرية الاجتماعية، إذ أن معظم مؤلفي تلك المراجع بالرغم من القدم النسبي للعديد منها من المتخصصين المتميزين في مجال بناء النظرية الاجتماعية بل إن كثيراً منهم من أصحاب النظريات أو لديهم مؤلفات قيِّمة في التنظير وبناء النظرية وما وراء النظرية. ويلاحظ أن أهم المؤلفات في هذا المجال قد صدرت في الستينات والسبعينات من القرن العشرين وهي فترة ازدهار بالنسبة لعلم الاجتماع والنظرية الاجتماعية بخاصة.

٢- عند وجود تعارض أو تضارب في الأفكار والآراء حول مكونات النظريات أو تعريفها أو طبيعتها... إلخ روعي ترجيح الفكرة أو الرأي الذي يوجد عليه إجماع أو شبه إجماع من قبل المنظرين أو المفكرين أو المؤلفين مع الأخذ في الاعتبار التمحيص العقلي للرأي أو الفكرة من قبل المؤلف.

٣- حاول المؤلف أن يحيط النظرية الاجتماعية بالعرض والتحليل من جميع جوانبها ما أمكن (من حيث إلخصائص والتعريف والمكونات... إلخ) بخلاف كثير من المؤلفات في هذا الموضوع، وبخاصة في اللغة العربية

التي حاولت التركيز على جوانب معينة في النظرية وإغفال جوانب أخرى، ناهيك عن أن بعض المؤلفات تستند إلى اعتبارات ومنطلقات أيديولوجية معينة فالبعض يركز على النظريات التي تنتمي إلى علم الاجتماع الغربي مغفلاً النظريات من الاتجاهات الفكرية والأيديولوجية الأخرى ومن ذلك أيضاً إغفال دور عالم كان له دور أساسي في تأسيس علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية هو العلاَّمة ابن خلدون الذي كان له فضل السبق في تأسيس علم الاجتماع قبل أوغست كونت بعدة قرون، ومع ذلك أغفل ذكره وفضله معظم المؤلفين في النظرية الاجتماعية من الغربيين بخاصة.

٤- سارت خطة العرض والتحليل في هذا المؤلف على نسق روعي فيه أن يسبق كل فصل تمهيد يبرز موضوعات الفصل وأهميتها والهدف من عرضها، ويلي ذلك عرض الموضوعات وتحليلها ثم ملخص لأهم محتويات الفصل. كما تضمن الكتاب أيضاً قائمة بالمراجع في نهاية كل فصل ليرجع إليها من يرغب في المزيد من المعرفة والاطلاع حول الموضوع، كما تضمن الكتاب في سياق العرض والتحليل مجموعة من الرسوم والأشكال التي تهدف إلى تدعيم العرض والتوضيح عند اللزوم. كما تضمن المؤلَّف أيضاً قائمة بأهم المصطلحات الأجنبية الواردة في ثنايا الكتاب ومعانيها باللغة العربية، وذلك للرجوع للأصل الأجنبي للمصطلح لمن أراد الاستزادة حول الموضوع في المعاجم والموسوعات التي تناولت الموضوع مفصلاً، ثم اختتم الكتاب بمسرد للكشافات العامة مرتبة ألفبائياً.

والكتاب عموماً يعتبر مقدمة عامة في فلسفة العلم بالتطبيق على النظرية الاجتماعية حيث يهدف إلى تزويد القارئ بمقدمة واسعة ومتكاملة عن بناء النظرية في العلوم الاجتماعية التي تستند إلى التجريب.

وأخيراً يرجو المؤلف أن يحقق هذا الكتاب جانباً من الأهداف المنشودة بحيث يستفيد منه كل من له علاقة بالنظرية الاجتماعية من قراء وباحثين ومتخصصين ومهتمين بهذا الموضوع المهم والحيوي من المعرفة العلمية.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

المؤلف

الرياض ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م